أوجه التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في قضية التغيرات المناخيّة

إعداد

طارق أحمد حسن

مجلة راية الدولية للعلوم التجارية

دورية علمية محكمة

المجلد (٤) ـ العدد (١٥) ـ أكتوبر ٢٠٢٥

https://www.rijcs.org/

الناشر

معهد راية العالي للإدارة والتجارة الخارجية بدمياط الجديدة

المنشأ بقرار وزير التعليم العالي رقم ٤٨٩٠ بتاريخ ٢٢ أكتوبر ٢٠١٨ بجمهورية مصر العربية

"Convergences and Divergences between China and the United States on Climate Change"

submitted by

Tarek Ahmed Hassan

Raya International Journal of Business Sciences

volume (4), issue (15), october2025

https://www.rijcs.org/

Raya Higher Institute of Management and Foreign Trade in New Damietta

المستخلص

تهدف هذه الدراسة بشكلٍ أساسي إلى التعرف على اوجه التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الامريكية فيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية،

فضلًا عن التعرف على سيناريوهات المستقبل الخاصة بذلك، ولتحقيق غرض الدراسة الرئيسي تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة أجزاء رئيسية، تناول الجزء الأول منها نبذة تاريخية عن اوجه التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الامريكية بشكلٍ موجز، بينما تناول الجزء الثاني تأثيرات التنافس الصيني الأمريكي في قضية التغيرات المناخية، وأخيرًا تناول الجزء الثالث سيناريوهات المستقبل المتوقعة الخاصة بالتقارب والتباعد الصيني الأمريكي في قضية التغيرات المناخية.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصين ستستمر في تحقيق أهدافها المُناخيّة تدريجيًّا، لكن ستظل قضية أمن الطاقة المحدد الأساسي للتوازن بين الاستمرار في الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية والتحول إلى الطاقة النظيفة سعيًّا لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ورغم ذلك، ثمة إجماع بين الباحثين على إمكانية تحقيق الصين هدفي الوصول لذروة الانبعاثات ٢٠٣٠، والحياد الكربوني ٢٠٦٠ قبل موعدهما، وهو ما قد يُسهِم في الوصول لهدف خفض درجة الحرارة بمعدل ١,٥ درجة مئوية.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، صندوق التعويضات، أهداف التنمية المستدامة.

Abstract

This study primarily aims to identify the convergences and divergences between China and the United States regarding climate change, as well as future scenarios related to this issue. To achieve its main purpose, the study was divided into three main parts. The first part provides a brief historical overview of the convergences and divergences between China and the United States. The second part addresses the effects of Sino-American competition on climate change. Finally, the

third part addresses expected future scenarios for Sino-American convergence and divergence on climate change.

The study concludes that China will continue to gradually achieve its climate goals, but energy security will remain the primary determinant of the balance between continued reliance on traditional energy sources and the transition to clean energy in an effort to reduce greenhouse gas emissions. Despite this, there is a consensus among researchers that China can achieve its goals of peaking emissions by 2030 and achieving carbon neutrality by 2060 ahead of schedule, which could contribute to achieving the goal of reducing temperature rise by 1.5 degrees Celsius.

Keywords: Climate Change, China, United States, Loss and Damage Fund, Sustainable Development Goals.

- **مُقدمّة**

عند الحديث حول الخلافات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، غالبًا ما يُثار التساؤل حول ما إذا كانت القوتان العُظميتان الأكبر في العالم، والأكثر تلويثًا له؛ فهم أكبر مصدرين لانبعاثات الكربون في العالم، قادرتين على تبديد التوترات الدبلوماسية للتركيز على الأهداف المناخية الرئيسية. ويبدو واضحًا أن كلتا الحكومتين لا تزالان تكافحان لتحقيق التوازن بين مطالب النمو الاقتصادي، وخفض الانبعاثات مما يؤدي إلى تحركات متناقضة أثارت انتقادات من دعاة حماية البيئة.

وعلى الرغم من أن الصين قد أظهرت حرصها على تقليل اعتمادها على الفحم، وذلك ومنذ عام ٢٠٢٠ إلا أن البلد قد عانت منذ ذلك الحين من انقطاع التيار الكهربائي، ويعزى ذلك على نحو رئيسي إلى تقليل الاعتماد على الفحم في توليد الطاقة أو الجفاف الشديد الذي يؤثر في إنتاج الطاقة الكهرومائية، وقد شهد الاقتصاد الصيني في مرحلة ما بعد كوفيد، على الصعيدين المحلي والعالمي، زيادة الطلب على الطاقة مع زيادة المصانع الصينية للإنتاج، كما أدت موجات الحر الشديدة - مثل تلك التي شوهدت هذا الصيف - وموجات البرد إلى زيادة استهلاك الكهرباء؛ ومن ثم تحوّلت الصين الآن إلى إعطاء الأولوية لأمن الطاقة لديها، وهذا يعني العودة إلى طاقة الفحم؛ لأنها أكثر موثوقية عند مقارنتها بتقطع طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

أمّا بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أقرت في عهد بايدن تشريعين من شأنهما ضخ مليارات الدولارات في الطاقة النظيفة، لكنها وافقت أيضًا على أحد أكبر مشاريع التنقيب عن النفط والغاز في السنوات الأخيرة في ألاسكا. وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ليست أفضل حالًا؛ لذلك تحتاج كل من الصين والولايات المتحدة الامريكية لتحفيز الآخر، والأهم من ذلك أن البلدان جميعها تراقب إلى أي درجة تكون الولايات المتحدة والصين جادتين تماما بشأن المناخ. ويُمكن للجانبين أيضًا استخدام قضايا المناخ كورقة مساومة في مفاوضاتهما التجارية والسياسية الأوسع. وبعبارة أخرى، يحتاج كلا البلدين إلى تنحية التنافس بينهما جانبًا على وجه السرعة؛ لمُعالجة أزمة المناخ.

- **إشكالية الدراسة**

إن العلاقات الأمريكية الصينية قد ظلت متأرجحة بين التقارب والتباعد، ولهذا ربما كان من المبكر التكهن بتواصل مسارها الراهن. ومن المنظور الصيني، فان المطلوب من الولايات المتحدة هو تفهم واقع الصين وحساسية الصينيين. أما الأمريكيون، فيرون أن على الصين أن تصبح أكثر إيجابية في التفاعل مع تحديات البيئة الدولية، وأن لا ترى نفسها غير معنية بما يدور حولها.

والحقيقة، أن العولمة الاقتصادية والتكنولوجية قادت الولايات المتحدة والصين إلى مزيد من التقارب والتعارف وإقامة الجسور على كافة الأصعدة، كما ساهمت المنظمات الدولية في تقوية العلاقات بين البلدين. وحيث قررت الصين أن ترسم استراتيجيتها التنموية على الصناعة المتجهة نحو التصدير، فقد وجدت في السوق الأمريكي مجالها الأكثر وفرة، حيث تتجه إليه الآن أربعون في المائة من الصادرات الصينية، وحيث تتمتع بكين بفائض تجاري مع واشنطن يبلغ ١٠٠ مليار دولار.

هذا، ويعتبر تغير المناخ القضية الحاسمة في عصرنا، ونحن الآن أمام لحظة حاسمة. فالآثار العالمية لتغير المناخ هي واسعة النطاق ولم يسبق لها مثيل من حيث الحجم، من تغير أنماط الطقس التي تهدد الإنتاج الغذائي، إلى ارتفاع منسوب مياه البحار التي تزيد من خطر الفيضانات الكارثية. إن التكيف مع هذه التأثيرات سيكون أكثر صعوبة ومكلفا في المستقبل إذا لم يتم القيام بإتخاذ إجراءات جذرية سريعاً ومن الآن.

ويزداد الزخم بشأن أزمة المناخ، لكن التحرّك قدما لن يكون ممكنا من دون قوتين، الولايات المتحدة والصين اللتين تساهمان معا في أكثر من نصف إجمالي الانبعاثات، فيما يهيمن التوتر على العلاقة بين حكومتيهما.

وفي أعقاب البيان الأمريكي - الصيني المشترك، وإعادة التأكيد عليه في القمة الافتراضية التي جمعت بايدن وبينج عقب قمة جلاسكو؛ تعالت نبرات متفائلة للغاية مؤكدة أن قضية التغير المناخي سوف تدفع بالعلاقات الأمريكية-الصينية إلى مسار تعاوني، تهمش فيه القضايا الصراعية الكثيرة بين الطرفين لصالح أولوية التعاون للتصدي للتهديد الخطير للتغير المناخي كتهديد وجودي للبشرية كلها. لاسيما وأن التعاون بين الجانبين في مسألة التغير المناخي كان عقب توتر شديد على خلفية أزمة "تايوان."

وواقع الأمر أن هذه النبرات التفاؤلية يكتسبها الكثير جداً من المبالغة وعدم الواقعية. فبلا أدنى شك، أن كلا الجانبين يستشعران جيداً التهديد الوجودي للاحتباس الحرارى. ومع ذلك، فمن الصعب للغاية أن تتغلب قضية التغير المناخي على مناخ الحرب الباردة بين الطرفين، وفى حقيقة الأمر نحن أمام قوتين إحداهما وهى الصين تسعى حثيثاً بلا هوادة للهيمنة العالمية على حساب الولايات المتحدة، في حين تسعى الأخيرة وبلا هوادة أيضا إلى إضعاف طموح الصين في الهيمنة العالمية. ومن هذا المنطلق، فمسألة التغير المناخي تندرج على نحو كبير في هذا الصراع على الهيمنة الدولية، وهى مسألة "وجودية" لكلا الطرفين.

إعتماداً على ما سبق، ومن قناعة الباحث إن التعاون فى مجالات قضية التغير المناخي ربما سيلطف حدة التوتر بين الجانبين، مع الوضع فى الحسبان أنها لن تقضى على طبيعة هذا التوتر الذى لا يندرج ضمن التنافس، بل صراع وجودي على الزعامة الدولية. ومن ثم، فإن تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من قبل الدولتين فيما يخص قضية التغير المناخي مرهون إلى حد كبير بمسار الحرب الباردة بين واشنطن وبكين.

اعتماداً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل المحورى التالي:

"ما هو مستوى التقارب والتباعد في العلاقات الأمريكية الصينية تجاه تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لقضية تغير المناخ؟".

وينبثق من هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية، وهي:

١- ما هي أوجه التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية التغيرات المناخية من الناحية التاريخية؟

٢- ما هي تأثيرات التنافس الصيني-الأمريكي في التوافق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي؟

٣- ما هي سيناريوهات التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

- **أهمية الدراسة**

من الناحية الأكاديمة، هناك ندرة في الدراسات التي تناولت موضوع الخلافات والاتفاقات (أوجه التقارب والتباعد) بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؛ ومن ثم تُعد الدراسة إضافة قويّة من الناحية النظرية والأكاديمية للدراسات السابقة.

ومن الناحية العملية، أولت الصين أهميّة كبيرة للتعاون الدولي بشأن المناخ، وبصفتها أكبر مُشارك في آلية التنمية النظيفة (أول مخطط دولي في العالم لتمويل التعويض عن الكربون بموجب بروتوكول كيوتو)، سجلت الصين أكثر من ٥٠٠٠ مشروع من مشاريع آلية التنمية النظيفة خلال الفترة (٢٠٠٥ – ٢٠١٤)، وتنتشر هذه المشاريع عبر مقاطعاتها الثلاثين. فتحت مشاريع آلية التنمية النظيفة للصين طرق الوصول إلى التمويل المناخي الدولي والتكنولوجيا منخفضة الكربون، والأهم من ذلك أنها جلبت فرص عمل جديدة. ونتيجةً لمشاريع التعاون الدولي هذه، مُنحت الأسر المعيشيّة الريفيّة غير الماهرة ومُنخفضّة الدخل رسميًّا، إمكانية الوصول إلى مصادر جديدة لتوليد الدخل، ما حسَّن بدوره جودة ظروفهم الاجتماعية، وقلل هشاشتهم المعيشية، إلى درجة يُعتد بها.

- **أهداف الدراسة**
- **تهدف هذه الدراسة بشكلٍ رئيسي إلى ما يلي:**

٤- التعرف على أوجه التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية التغيرات المناخية من الناحية التاريخية.

٥- التعرف على تأثيرات التنافس الصيني-الأمريكي في التوافق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي

٦- طرح سيناريوهات التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

٧- التوصل إلى مجموعة من التوصيات التي يُمكن من خلالها للدول النامية استغلال المفاوضات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في قضية التغيرات المناخية؛ باعتبارهما من أكثر دول العالم تلويثًا للمناخ.

- **فرضية الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على فرضية رئيسية مؤداها أن هناك مجموعة من السيناريوهات المحتملة ما بين التعاون والصراع بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بقضية التغيرات المناخية، ويتحدد ذلك وفقًا للإدارات المختلفة للولايات المتحدة الأمريكية.

- **منهج الدراسة**

تقوم هذه الدراسة على استخدام منهج المصلحة الوطنية، والذي يسعى إلى تحقيق أهداف وسياسات الدولة الوطنية، والتي تتضمن الأمن والازدهار والرفاهية الاجتماعية، ويتعلق الأمر بتحديد الأولويات والتركيز على ما يخدم مصالح الأمة على المدى الطويل، مع مراعاة التحديات والفرص في البيئة الدولية، وبطريقة أخرى يُمكن القول بأن منهج المصلحة الوطنية هو الطريقة التي تستخدمها الدولة لتحديد وتطبيق السياسات والقرارات التي تحقق المصلحة الوطنية. وتتمثل أهميّة هذا المنهج بشكلٍ أساسي في أنه يُساعد في اتخاذ القرارات السياسية الواضحة والفعالة، كما يضمن توجيه الموارد والمجهودات نحو تحقيق أهداف الدولة، بالإضافة إلى أنه يُساعد في بناء قوة الدولة وقدرتها على مواجهة التحديات، كما أنه يُعزز الوحدة الوطنية والمشاركة المدنية.

- **تقسيم الدراسة**

تنقسم هذه الدراسة بشكلٍ أساسي إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: نبذة تاريخية عن أوجه التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية التغيرات المناخية.

المحور الثاني: تأثيرات التنافس الصيني-الأمريكي في التوافق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي

المحور الثالث: سيناريوهات التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

المحور الأول: نبذة تاريخية عن أوجه التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بشأن قضية التغيرات المناخية

تُشير الدراسات إلى أن الصين سَتَحُلّ اقتصاديًّا محلّ الولايات المتحدة الأمريكية بحلول عام ٢٠٥٠. ورغم هذا النّجاح الباهر والمُتزايد والمُقلق للولايات المتحدة الأمريكية، فما زالت الصين تعتبر نفسها دولة نامية؛ وبالتالي ترفض: أولاً، الرّقابة الدولية على انبعاثاتها الغازية؛ وثانيًّا،

الاعتماد على الشّرطين الإيكولوجي والاجتماعي كمُحدّدات للمفاوضات الدولية (أي يجب عدم ربط موضوعات التفاوض بشأن نظرية الرّبط في المفاوضات بين الأطراف). ولا شك في أن الصين تعتمد أدوات القوة النّاعمة (Soft Power) كالتركيز على الدبلوماسيّة الاقتصاديّة والسوسيو ثقافيّة، على عكس الولايات المتحدة الأمريكيّة التي ترتكز سياستها الخارجية على أدوات القوة الصّلبة (Hard Power) بامتياز[١].

لكن لا يمكن تجاوز أهمية الصّين كلاعب أساسي ومحوري في إجراء المُفاوضات المناخية وإنجاح مساراتها، وقد شكّلت الصّين في المفاوضات المناخية في كوبنهاغن (٢٠٠٩) مع الولايات المتحدة الأمريكية ما سمي محور (G2) واستطاعتا معًا أن تُعَطّلا التوصل إلى اتفاق مناخي دولي بعيدًا عن مطالب الدول النامية، ومن الجهود المضنية للاتحاد الأوروبي (EU) ويصعب قراءة فشل الجولات المناخية الأخيرة بعيدًا عن "تحالف مصلحي" بين الولايات المتحدة الأمريكية من جهة والصين من جهة ثانية[٢].

في ١٢ نوفمبر ٢٠١٤ تمّ التوصل بين الجانبين إلى اتفاق مشترك سُمي خطّة الكربون "China US- Carbon Deal"، وذلك بعد مُفاوضات سريّة دامت تسعة أشهر بين الجانبين؛ من أجل الحدّ من انبعاثات الصين في حُدود عام ٢٠٣٠، وقد يجري الحدّ من هذه الانبعاثات قبل هذا التاريخ بشرط بذل كل الجهود التكنولوجية في مجال الكربون وتعزيز التّعاون الدولي؛ وقد اعتُبرت هذه الخطة بمثابة نجاح للتعاون الدولي بشأن الطّاقة النظيفة من أجل تعزيز الأهداف الوطنيّة الهادفة إلى التخفيف من التغير المناخي؛ إلا أن البعض قد اعتبر هذا الاتفاق بمثابة إخفاق للصين؛ إذ كانت أقلّ دفاعًا عن الدول النامية[٣].

إلى جانب التّفاوض مع الولايات المتحدة الأمريكية، توصّلت الصين إلى إعلانات ثنائية مشتركة مع الدول الكبرى وخاصة الهند والبرازيل في نوفمبر ٢٠١٥[٤]، ولكن من دُون الانسلاخ عن

---

[1]- Jos G. J. Olivier & Others: Trends in Global CO2 Emissions (The Hague: PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 2014 Report), pp. 5 and 13.

[٢] - الحسين شكراني: الصين والمفاوضات المناخية العالمية: بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية، مركز دراسات الوحدة العربية

https://2u.pw/krF2j

[3]- Nitin Sethi, «BASIC Stands up for Equity, Differentiation,» Business Standard (8 December 2015), http://www.business-standard.com/

[4] - Ibid

محورها التقليدي (مجموعة ٧٧) للمطالبة بنقل التكنولوجيا النّظيفة وتعزيز الاستثمارات الخضراء مع الإصرار على المسئولية التاريخية للغرب منذ الثّورة الصناعية الأولى[١]. وقد تمسّكت الصّين من خلال محور البريكس بمقتضيات بروتوكول كيوتو (Kyoto) ؛ لأنه يشكّل، في نظرها، الاتفاق القانوني الوحيد الملزم للدول الصناعية من أجل تخفيف انبعاثاتها الغازية.

ومن التحولات التي طرأت على الموقف الصيني الانتقال من التركيز على المسئولية التاريخية للدول الصناعية في تراكم انبعاثات الدفيئة إلى مفهوم المسئولية المُشتركة لكن المتباينة للدول مع أهميّة الانتقال نحو أنظمة (أنساق) الطّاقة النظيفة، على أن تعمل الدول النامية على اعتماد وبلورة المبادرات الوطنيّة الهادفّة إلى التكيف أو التخفيف من الانحباس الحراري وتحقيق غايات رقمية واضحة للحد من الانبعاثات، وذلك حسب الظّروف الوطنية مع الحاجة إلى تعزيز المُساعدة والدّعم الماديّين للدول النامية.

المحور الثاني: تأثيرات التنافس الصيني-الأمريكي في التو افق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي

خلال آخر اجتماع قبل انعقاد مؤتمر «كوب ٢٨» في دبي، توصلت لجنة الأمم المتحدة الانتقالية حول صندوق الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، إلى اتفاق لتفعيل صندوق الخسائر والأضرار المُخصص لتعويض الدول الناميّة والأكثر تضررًا من تبعات التغير المناخي، ووضِع هيكل رسمي لإدارته، والاتفاق عبارة عن توصيات ستقدمها اللجنة لقادة الدول المُشارِكة في مؤتمر "كوب ٢٨" لاعتمادها، على أن يُنشئ الصندوق فعليًّا في عام ٢٠٢٤. ولكن لم يَحلّ الاتفاق الخلافات حول الصندوق بين الدول المصنفة "ناميّة" وفقًّا للأمم المتحدة، وعلى رأسها الصين، والدول المُتقدمّة[٢].

كان اعتماد مفهوم "الخسائر والأضرار"، والاتفاق على إنشاء صندوق الخسائر والأضرار، أحد أهم مُنجزات مؤتمر الأطراف السابع والعشرين "كوب ٢٧"، الذي انعقد في مصر خلال الفترة ٦ - ١٨ نوفمبر ٢٠٢٢، وذلك بعد أكثر من عقد من النقاشات، بداية من مؤتمر "كوب ١٦" في المكسيك في ٢٠١٠، دون حصول تقدُّم يذكر، ويشمل هذا المفهوم تعويض الدول النامية

---

[1] - Ibid

[٢] - مركز الإمارات للسياسات: جدل الخسائر والأضرار: كيف يؤثر التنافس الصيني – الأمريكي في التوافق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي؟

https://2u.pw/w6gnN

عن الخسائر والأضرار التي لا يُمكن إصلاحها والناتجة عن تأثيرات تغير المناخ على الدول، مثل فُقدان الأراضي، واختلال النظم البيئية، وتدمير التراث، والأضرار التي تلحق بالتنوع البيولوجي والسكان. ويختلف مفهوم "الخسائر والأضرار" عن مفهومي "التخفيف" من آثار التغير المناخي، و"التكيُّف" مع هذه الآثار؛ إذ يشير مفهوم "التخفيف" إلى الإجراءات والسياسات التي من شأنها خفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري للدول للوصول إلى هدف ١,٥ درجة مئوية، بينما يُشير مفهوم "التكيُّف" إلى السياسات التي قد تُساعد الدول على التكيف مع ارتفاع درجات الحرارة، بغض النظر عن خفض الانبعاثات، مثل تدابير حماية السواحل، والاعتماد على المحاصيل المقاومة للحرارة، وغيرها. وتتمحور الخلافات، التي عقدت المفاوضات ضمن اللجنة الأممية المكونة من ٢٤ دولة خلال أربعة اجتماعات سابقة عن اجتماع أبوظبي منذ مؤتمر "كوب ٢٧"، حول خمسة أسئلة أساسية، هي: أين مكان الصندوق؟، وما هي الجهة المسئولة عن إدارته؟، من الدول المُساهمّة في تمويل الخسائر والأضرار؟، هل المُساهمة إجبارية أم اختيارية؟ ومن الدول المستفيدة؟[١].

ولم يُتَّفَق بعد على طرق إنفاق المُخصصات الماليّة، وسط ضغوط باتجاه تجاوز التعافي من الكوارث ودعم الأضرار غير الاقتصادية، مثل خسائر التراث الثقافي، أو تلك الخسائر الناجمة عن أحداث مُناخيّة بطيئة وتدريجيّة، مثل التصحُّر، فضلًا عن الكوارث، ولطالما رفضت الدول النامية اقتراح الولايات المتحدة توكيل البنك الدولي بإدارة الصندوق، وقد تمحورت أسباب الرفض حول نفوذ واشنطن على البنك النابع من تعيين رئيس البنك من قِبل الولايات المتحدة، وبطء وتعقيد وغياب الفاعلية عن نظام عمله، والكلفة المالية المرتفعة التي قد ينتجها ذلك على الدول الفقيرة. ولحل هذه المعضلة، أقر اتفاق أبوظبي إدارة البنك للصندوق لفترة مؤقتة من أربعة أعوام. واتفق المجتمعون أيضًا حول مسئولية المتقدمة عن القدر الأكبر من الانبعاثات؛ ومن ثم فعليها تعويض الدول الفقيرة ومتوسطة الدخل عن أضرار التغير المناخي وفقًا للبند الثامن من اتفاق باريس للمناخ ٢٠١٥، الذي ينص على أنه "تحدد المادة ٨ من اتفاق باريس أهميّة تجنب وتقليل ومُعالجة الخسائر والأضرار المُرتبطة بالآثار الضارة لتغير المناخ"، لكن الولايات المتحدة الأمريكية نجحت في تمرير مبدأ "الطوعية" في المساهمة، وهو ما يجعلها غير إجبارية.

[١] - المرجع السابق ذكره

واستمرت الخلافات أيضًا حول الدول المُستفيدة، أي تلك المُصنفّة وفقًا للأمم المتحدة باعتبارها دول ناميّة وترى القوى الغربية أنها لم تعد كذلك، كالصين والهند والسعودية[١].

وتبرز الصين، ثاني أكبر اقتصاد في العالم، محورًا أساسيًا يركز عليه الموقف الأمريكي المُعرقل تجاه إنشاء الصندوق، وبشكلٍ عام، من وجهة نظر واشنطن، فإن ثمة عدم يقين إزاء اعتماد ميزانيات أمريكية لصندوق "الخسائر والأضرار" من قِبل الكونغرس الذي يعج بالنواب الجمهوريين المُتشككين في قضية التغير المناخي من الأساس، وتخشى واشنطن، والدول الغربية الأخرى، من فتح اعترافهم بالمسئولية التاريخية عن التلوث وموافقتهم على مبدأ "إجبارية" المُساهمة في الصندوق الباب أمام الدول الناميّة لتبني مسار المُساءلة القضائية مُستقبلًا لإجبارهم على الإيفاء بالتزاماتهم المالية ودفع تعويضات كبيرة. لكن توصيف الصين بأنها "دولة نامية" هو النقطة الأكثر إثارةً للخلاف، ولطالما بقي هذا التصنيف، فمن غير المتوقع حدوث تغيرات جذريّة في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الصندوق؛ إذ يعني ذلك منح بيجين فرصة الاستفادة من الميزانيات المخصصة له. وفيما يتعلق بموقف الصين من الصندوق؛ فقد التقى المبعوث الأمريكي الخاص لشئون المناخ، جون كيري، والمبعوث الصيني الخاص لتغير المناخ، شيه تشن هوا، في كاليفورنيا، لإجراء محادثات تهدف للتوصل إلى توافق وحل للخلافات، وذلك قُبيل انعقاد "كوب ٢٨"[٢].

وفقًا لمبدأ "المسئوليات المشتركة ولكن المتباينة" الأممي، فإن الدول ليست مسئولة بشكلٍ متساوٍ عن مُعالجة الآثار البيئية العالميّة الناجمة عن التغير المناخي، وإدراج الصين على أنها دولة "نامية" أو ذات دخل منخفض، وفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنيّة بتغير المناخ لعام ١٩٩٢، لا يُجبرها تلقائيًا على المُساهمة في صندوق "الخسائر والأضرار"، لكن الصين ثاني أكبر اقتصاد عالمي، وأكبر باعث لغازات الاحتباس الحراري حاليًا. وقد سلَّط شيه الضوء على هذه المعضلة خلال مؤتمر "كوب ٢٧"، من خلال تأكيد أن الصين لا تتحمل أي مسئولية عن التعويض عن الخسائر والأضرار، والتركيز على بُعد "المسئولية" القانوني، وهو الخط الرسمي الذي يتبناه المسئولون الصينيون، لا يوضح بشكلٍ قاطع ما إذا كانت الصين ستساهم "طواعية" أم لا . ويرى

---

١ - المرجع السابق ذكره

٢ - الارتباك يحيط بتعهدات الصين بتمويل المناخ لدول الجنوب العالمي

https://www-climatechangenews-com.translate.goog/2023/06/07/china-climate-finance-global-south-southsouth-xi-jinping/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

الصينيون أن تركيز الدول المتقدمة -خصوصًا الغربية- على مساهمة الصين في الصندوق نابع من محاولة تشتيت الأنظار عن مسئولياتها التاريخية والمالية تجاه الدول النامية التي تسهم بدرجة محدودة في زيادة الانبعاثات العالمية، إلى جانب عدم كفاية الموارد المتاحة، فعلى سبيل المثال، يُشير تقرير صادر عن المُنظمّة الدوليّة للأرصاد الجويةّ إلى أن حجم التعويضات تحت بند "الخسائر والأضرار" للدول الأفريقية فقط، في الفترة بين ٢٠٢٠ و٢٠٣٠، قد يبلغ من ٢٩٠ إلى ٤٤٠ مليار دولار. وترى الصين أن بإمكانها المُساهمة غير المباشرة لمنع تفاقم الخسائر والأضرار من خلال تعزيز قدرة الدول على "التخفيف" و"التكيف" من خلال آلية تعاون "جنوب - جنوب"، ويُغطي هذا الإطار مجموعة واسعة من المجالات، من الأمن الغذائي إلى البنية التحتية، وأشار شيه إلى إطار تعاون "جنوب - جنوب" بوصفه قاعدة لزيادة مساهمة الصين لتحجيم الخسائر والأضرار في الدول الأخرى، لكن الصين تؤكد أن هذه المُساهمة لن تكون ماليّة، ويعني ذلك، أن بيجين ترى في المشاريع الهادفة لزيادة قدرات الدول النامية في مجال الطاقة النظيفة والمتجددة (من قبيل مشاريع طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتكنولوجيا المناخ، مثل حجز الكربون وإعادة تدويره، والهيدروجين الأخضر وغيرها، وتبادل الخبرات والتدريب تحت مظلة مبادرة الحزام والطريق)، مساهمات ضمن مبدأ "الخسائر والأضرار"[١].

وفي عام ٢٠١٥، قبل انعقاد "كوب ٢١" في باريس، حدَّدت الصين أبعاد رؤيتها لمساهمتها التمويلية المناخية بشكلٍ عام من خلال الإعلان عن إنشاء صندوق للتعاون المناخي بين دول الجنوب العالمي لتوفير ٢٠ مليار يوان لمُساعدة الدول النامية، وإطار تعاون "جنوب - جنوب" هو ثنائي الطابع، وليس متعدد الأطراف، ويشمل التعاون لمواجهة "الخسائر والأضرار"، وفقًا للإطار التنظيمي لهذه الآلية: بناء القدرات وتدريب المسئولين على إدارة مخاطر المناخ، والتبرع بالمواد الخام والمُعدات لمساعدة هذه الدول على تأهيل البنية التحتية. وتُركِّز الصين على الصيغة الثنائية لإطار تعاون "جنوب – جنوب" بشكلٍ خاص؛ إذ ترى أن تحمل المسئولية المالية في إطار آلية متعددة الأطراف يعني أنها انتقلت تلقائيًّا من فئة الدول الناميّة إلى فئة الدول المُتقدمّة المُجبرة على دفع تعويضات وتحمل المسئولية التاريخية والآنية عن مساهمتها في الانبعاثات.

---

[١] - مركز الإمارات للسياسات: جدل الخسائر والأضرار: كيف يؤثر التنافس الصيني – الأمريكي في التوافق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي؟، مرجع سبق ذكره

إلى جانب التركيز على مساعدة الدول الفقيرة من خلال مشاريع مبادرة الحزام والطريق وبناء القدرات ونقل الخبرات، فإن الصين ترى أن "الخسائر والأضرار" تقع عندما تُخفِق قدرات "التخفيف" و"التكيُّف". ومن ثم، فإن الطريقة المثلى لتجنُّبها على المستوى العالمي، وفقاً لرؤية بيجين، تتمثَّل في تعزيز سياسات "التخفيف" و"التكيف" داخل الصين أولاً، باعتبارها الباعث الأكبر لغازات الاحتباس الحراري، عبر تسريع عملية التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة وتقليل الانبعاثات الصينية. وكانت الصين تُعاني من ضغوط وتوقعات دوليّة في ٢٠١٥ فيما يخص مُساهماتها العالميّة، وقدَّم هذا الإطار وقتها رؤية مزدوجة وبناءة تُحقق مصالح الصين. فمن جهة، تموضعت الصين قائدًا عالميًا في قضية محاربة التغير المناخي مع الولايات المتحدة، ومن جهة أخرى، عمَّقت بيجين قيادتها لدول الجنوب العالمي، باعتبارها قوة عُظمى مُدافعة عن حقوقها ومصالحها في مواجهة الدول الغربية. وتمر الصين الآن بنفس المرحلة التي مرت بها عام ٢٠١٥ في سياق حاجتها، حيث تحتاج الصين خلال عام ٢٠٢٥، إلى إنتاج صيغة مركبة وواضحة تسهم بتوضيح موقفها وأهدافها ومدى استعدادها لتقديم رؤية مماثلة تدافع عن مصالح الدول النامية، وتحافظ على مصالح الصين أيضًا. وإلى الآن، لا يزال اهتمام الصين بالمُساهمة "غير المالية" يُمثِّل الحل الوسط الذي يُحافظ على موقع الصين قائدًا مُناخيًا عالميًا يُدافع عن مصالح الدول الفقيرة، ويَعفيها، في الوقت نفسه، من التخلي عن صفتها "دولة نامية"[١].

انسحبت إدارة ترامب من الاتفاق العالمي الذي تعهدت بموجبه الدول المتقدمة الأكثر مسؤولية عن أزمة المناخ بتعويض الدول النامية جزئيا عن الأضرار غير القابلة للإصلاح الناجمة عن الاحتباس الحراري العالمي في مارس ٢٠٢٥. وقد تم الاتفاق على إنشاء صندوق الخسائر والأضرار خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين للمناخ الذي عقدته الأمم المتحدة أواخر عام ٢٠٢٣، وهو نصرٌ تحقق بشق الأنفس بعد سنوات من الجهود الدبلوماسية والشعبية المبذولة من قبل الدول النامية التي تتحمل العبء الأكبر من أزمة المناخ، رغم أنها الأقل مساهمة في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقد أشار الصندوق إلى التزام الدول المتقدمة الملوثة للبيئة

[١] - المرجع السابق ذكره.

بتقديم الدعم المالي لبعض الخسائر الاقتصادية وغير الاقتصادية التي لا رجعة فيها، والناجمة عن ارتفاع مستوى سطح البحر، والتصحر، والجفاف، والفيضانات، والتي تحدث بالفعل[1].

ثالثًا: سيناريوهات التقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية

يرى الباحث أن هناك أربعة سيناريوهات تتعلق بالتقارب والتباعد بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بقضية التغيرات المُناخيّة، والتي يُمكن سردها فيما يلي:

السيناريو الأول

يفترض هذا السيناريو قبول الولايات المتحدة والصين والدول الأخرى المجتمعة بالتوصيات المدرجة في اتفاق أبوظبي خلال قمة "كوب ٢٨"، ولكن مع استمرار الفشل في التوصل لاتفاق نهائي، على المديين القصير والمتوسط، ويفترض هذا السيناريو أيضًا نجاح المُباحثات المُناخيّة الجاريّة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في التوصل إلى صيغة توافقية حول بيان بشأن التزامات كُبرى جديدة. ويستند هذا السيناريو إلى محاولة الدول المُجتمعة تسريع إنشاء صندوق "الأضرار والخسائر" في مطلع عام ٢٠٢٤، والبدء في بناء استراتيجيات التمويل وتلقي المُخصصات من الدول "المُتبرعّة" الراغبة في المُساهمة به، مثل ألمانيا التي أعلنت ذلك بالفعل. ولكن قد يواجه تحقق هذا السيناريو عدة تحديات؛ أولها: عدم الاتفاق لحل مُعضلة "التطوعية" في التبرع بالمخصصات المالية لصالح الدول النامية، التي لن تكون كافية، بأي حال من الأحوال، للوفاء باحتياجات هذه الدول وتوقعاتها من الصندوق، خصوصاً في أوقات الطوارئ والكوارث الطبيعية؛ ومن ثم فإن الخلافات بين الدول الغنيّة والناميّة حول تمويل "الخسائر والأضرار"، لن تنتهي في أي وقت قريب، وثانيها: تعقيدات التنافس الجيوسياسي بين كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

السيناريو الثاني

قيادة واشنطن وبيجين لصندوق "الخسائر والأضرار"، بموجب هذا السيناريو قد يتوصل الجانبان لاتفاق في مرحلة لاحقة، تُشكَّل بموجبه قيادة تمويلية مشتركة، تكون الولايات المتحدة والصين فيها أكبر مساهمين، ما يدفع الصندوق إلى الأمام، وإن حدث ذلك، سيخلق هذا

---

[1] - The Guardian: US exits fund that compensates poorer countries for global heating https://www-theguardian-com.translate.goog/us-news/2025/mar/07/us-exits-fund-that-compensates-poorer-countries-for-global heating?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

التطور فُرصًا كُبرى أمام الدول النامية الباحثة عن مصادر تمويل، ويدفع الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ قُدُمًا إلى الأمام، لكن لا يزال هذا السيناريو صعب التحقُّق، أقله في المدى القصير، لإصرار بيجين على التمسُّك بسياسة "غياب المسئولية"، وفقًا لمبدأ "المسئوليات المشتركة ولكن المتباينة" الأممي، والذي يعفيها من التخلي عن تصنيفها القانوني "دولة نامية"، ومِن ثمَّ التمسك باستحقاقها في تلقي مُساعدات ماليّة بدلًا من المساهمة في دفعها. بالإضافة إلى أنه من غير المُحتمل تخلي واشنطن عن ربط حدوث تقدُّم في هذا الملف بتغيير موقفها الرافض لهذا الوضع الصيني، بالأخص نتيجة المُمانعة السياسيّة الداخليّة التي تحظى بدعم الحزبين، وتنافس القوى العظمى بين واشنطن وبيجين.

السيناريو الثالث

استمرار غياب التوافق، ويتوقع هذا السيناريو فشل القوتين الكُبريين في تمهيد الطريق للتوصل إلى اتفاق حول تمويل صندوق "الخسائر والأضرار" في المديين القريب والمتوسط، وتكمُن محفزات تحقق هذا السيناريو في التحديات المبينة في السيناريو الأول المتصلة بتصنيف الصين "دولة نامية"، ولكن ستواجه احتمالات تحقق هذا السيناريو تحديات أيضًا مُتصلة بجوهر تنافس القوى العظمى؛ فالدولتان تحاولان استمالة الدول النامية، ودول الجنوب العالمي بشكلٍ عام، وتكوين قاعدة تأييد صلبة لأحد النموذجين، الصيني والأمريكي، لنظام الحوكمة العالمي. ولا تصب عرقلة تشكيل صندوق "الخسائر والأضرار" في صالح أي منهما ولا تدعم رؤيتهما أو تجذب هذه الدول أقرب إلى مدار إحداهما على حساب القوة الأخرى. وإن تحقق هذا السيناريو سيخلق بيئة تسمح بالتركيز الأُحادي داخل الصين والولايات المتحدة، باعتبارهما الدولتين الباعثتين الأكبر للكربون في العالم، عبر تسريع عملية التحول نحو مصادر الطاقة النظيفة، وستُساعد هذه البيئة أيضًا على اتساع نطاق مُساهمات كل من الصين والولايات المتحدة على المستوى الثنائي مع الدول النامية، وقد يتم ذلك في حالة الصين، من خلال زيادة الاستثمارات في مجالات الطاقة النظيفة، والتعاون التقني من خلال نقل الخبرات ضمن مظلة مبادرة الحزام والطريق. وفيما يتعلق بواشنطن، قد يتسع التعاون مع الدول النامية من خلال آليات ثنائية أو عبر تحالف "كواد" الذي أعلن زيادة التعاون بين أعضائه لمواجهة التغير المناخي.

السيناريو الرابع

وفقًا لهذا السيناريو، قد تفشل واشنطن وبيجين في التوصل لاتفاق، لكن إحداهما ستتقدم لقيادة صندوق "الخسائر والأضرار" مع الدول الأخرى سعيًا لترسيخ قيادتها العالمية،

فبالنسبة للولايات المتحدة، فإن ملف مكافحة المُناخ هو أحد الدعائم الأساسية في استراتيجيتها العالمية عقب حُقبة من التراجع الدولي في هذا الملف تحت قيادة دونالد ترامب، وبالنسبة للصين، فإن الوساطة بين السعودية وإيران للتوصل إلى اتفاق لاستعادة العلاقات الدبلوماسية، وعرض الوساطة لإنهاء الحرب الأوكرانية، والرغبة في أداء دور لتهدئة الصراع بين الفلسطينيين والإسرائيليين قبل ٧ أكتوبر، إلى جانب مبادرات التنمية والأمن والحضارة العالمية، كلها خطوات توضح أن بيجين ترى أن الوقت بات مُناسبًا للسعي إلى تحدي قيادة واشنطن للنظام الدولي، ويُعد مُحاربة المناخ أحد أهم الملفات الحرجة التي من شأنها توسيع قاعدة الدعم العالمي أو تقويضها. وبهذا المعنى، فإن تحقُّق هذا السيناريو قد يُزيد من تنافس القوى العظمى في ملف مُحاربة تغير المناخ، والذي قد يعود بفائدة كبرى على الدول النامية والمتضررة بالنظر إلى تنافس أكبر قوتين على المساهمة المالية بينهما؛ ومن ثمّ النفوذ على هذه الدول.

ويُرجَّح الباحث استمرار غياب التوافق بين الجانبين الأمريكي والصيني، كما هو مبين في السيناريو الثالث، وسيتوقف تحقق هذا السيناريو - جزئيًا أو كليًا - على تقديم بيجين وواشنطن تنازلات كبيرة، ترتبط بالأساس بمصالحهما ومسار النقاشات الداخلية حول معضلة تمويل الصندوق، ومدى تأثير ذلك، وفقًا لرؤيتي البلدين، على موقعهما القيادي في النظام الدولي؛ لذلك فإنه يتعين أن تُركِّز النقاشات على تصنيف الصين "دولة نامية" وفقًا للأمُم المتحدة، ومدى إمكانية إحداث خلخلة في هذه العقدة الصعبة التي، إن حُلَّت، قد تُمهِّد الطريق لتقدم واسع باتجاه معالجة أزمة "الخسائر والأضرار"؛ وبالتالي دفع الاستجابة العالمية لأزمة التغير المناخي قُدُماً نحو الأمام.

خاتمة

ستستمر الصين في تحقيق أهدافها المُناخيّة تدريجيًا، لكن ستظل قضية أمن الطاقة المحدد الأساسي للتوازن بين الاستمرار في الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية والتحول إلى الطاقة النظيفة سعيًا لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، ورغم ذلك، ثمة إجماع بين الباحثين على إمكانية تحقيق الصين هدفي الوصول لذروة الانبعاثات ٢٠٣٠، والحياد الكربوني ٢٠٦٠ قبل موعدهما، وهو ما قد يُسهِم في الوصول لهدف خفض درجة الحرارة بمعدل ١,٥ درجة مئوية.

وستستمر قضية التغير المناخي في احتلالها مكانة مركزية في السياسة الخارجية الصينية، ونظرتها الذاتية لها باعتبارها أحد المحركات خلف مكانتها العالمية، ويُبنى هذا الواقع على التوافق الإيجابي مع قوى كبرى أخرى، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حول الأجندات والأهداف، ومع أن النفوذ الصيني المتزايد في هذه القضية يدعم أجندات الدول النامية، لكن الدور الصيني العالمي الآخذ في التعاظم سيُشكِل أيضًا ضغطًا على دول نامية أخرى، أهمها الهند، لكي تتبنى استراتيجيات وطنية أكثر اتساقًا مع هدف ١,٥ درجة مئوية.

توصيات

١- ضرورة تعاون الدول النامية والدول المتقدمة على حدٍ سواء فيما يخص قضية التغيرات المناخية، وعدم تفضيل كل دولة لمصالحها على حدة؛ باعتبار أن ظاهرة التغيرات المناخية ظاهرة عالمية في المقام الأول.

٢- ضرورة إجراء تقييمات دورية لسياسات الدول المتعلقة بالمناخ ومدى الإنجاز الذي تم تحقيقه خاصةً الدول التي تُساهم في الظاهرة بشكلٍ كبير.

٣- ضرورة قيام الدول النامية بتنويع مصادر التمويل الخاصة بالمناخ ، والضغط على الدول المتقدمة لتنفيذ التزاماتها تجاه قضية المناخ.

قائمة المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

[1] - الحسين شكراني: الصين والمفاوضات المناخية العالمية: بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية، مركز دراسات الوحدة العربية https://2u.pw/krF2j

٢- مركز الإمارات للسياسات: جدل الخسائر والأضرار: كيف يؤثر التنافس الصيني – الأمريكي في التوافق العالمي حول صندوق التعويضات المناخي؟ https://2u.pw/w6gnN

٣-الارتباك يحيط بتعهدات الصين بتمويل المناخ لدول الجنوب العالمي https://www-climatechangenews-com.translate.goog/2023/06/07/china-climate-finance-global-south-southsouth-xi-jinping/?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

[1] - Jos G. J. Olivier & Others: Trends in Global CO2 Emissions (The Hague: PBL Netherlands Environmental Assessment Agency, 2014 Report), pp. 5 and 13.

2- Nitin Sethi, «BASIC Stands up for Equity, Differentiation,» Business Standard (8 December 2015), http://www.business-standard.com/

3-The Guardian: US exits fund that compensates poorer countries for global heating https://www-theguardian-com.translate.goog/us-news/2025/mar/07/us-exits-fund-that-compensates-poorer-countries-for-global heating?_x_tr_sl=en&_x_tr_tl=ar&_x_tr_hl=ar&_x_tr_pto=tc